(بالوثائق).. سلطات مأرب تهرب قتلة قائد عسكري كبير

الأمناء/ خاص:

أقدمت النيابة العامة في محافظة مأرب الموالية لجماعة الإخوان بالإفراج عن قتلة الشهيد العميد ركن عبدربه علي الاحرق، أركان حرب اللواء 159 مشاة الذي قتل في مايو من هذا العام الجاري في مأرب.

وقال بيان قبيلة الحرقان الذي وجهته لقيادة المجلس الرئاسي أنهم تفاجئوا يوم الخميس بتاريخ6 أكتوبر 2022 بإفراج النيابة العامة التي يترأسها الإخواني عارف المخلافي عن المتهمين بقتلة الشهيد الاخرق.

وقالت القبيلة إن المدعو أحمد عوج سبر مدير التحريات في الأمن السياسي هو المتهم الأول والمخطط والممول لاغتيال الشهيد والمنفذين كانوا تابعين له ومن قبيلته وأقاربه.

وأكدت أنه بعد ضبط المتهمين حدث الكثير من التلاعب بأوراق القضية ولم يكونوا يتخيلوا أن تقوم النيابة العامة بتهريبهم إلا أنها فعلت ذلك.

وطالب البيان من مجلس القيادة القيام بدوره في استقرار القضاء ومحاسبة كل من يعمل على تسييس القضاء، مطالبين محافظ مأرب بالتحقيق ومحاسبة من استغلوا غيابه وتلاعبوا بالقضية.

كما طالب البيان من وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة القيام بدورهم كون الشهيد ابن القوات المسلحة واغتيل وهو يشغل منصب أركان حرب اللواء 159مشاة.

وطالبت قبيلة الحرقان كافة الأحرار والمنظمات الحقوقية الوقوف إلى جانبهم وفقا للنظام والقانون.

تضرر ميناء الضبة.. مخاوف من تداعيات كارثية لوقف الصادرات النفطية

الأمناء/ خاص:

كشف اجتماع مجلس القيادة الرئاسي عن مخاوف من تداعيات كارثية جراء وقف الصادرات النفطية، بسبب الهجمات التي شنتها مليشيات الحوثي الإرهابية على موانئ التصدير مؤخراً.

وبحسب ما نشرته وكالة "سبأ" الرسمية، فقد ناقش مجلس القيادة الرئاسي في اجتماع له، السبت، بحضور رئيس الوزراء، السياسيات الحكومية المطروحة لإدارة التداعيات المترتبة على توقف الصادرات النفطية والحد من آثارها الكارثية على الأمن الغذائي والأوضاع المعيشية والخدمية.

واستهدفت مليشيات الحوثي بطيران مسير ميناء الضبة النفطي في حضرموت، الاثنين الماضي، أثناء عملية شحن كميات من النفط الخام إلى إحدى ناقلات النفط، في هجوم هو الرابع من نوعه ضد موانئ تصدير النفط.

وعقب يوم من الهجوم أعلن محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي بأن ميناء الضبة سيغلق لبعض الوقت لإصلاح البنية التحتية المتضررة وتعزيز الدفاعات الجوية للميناء، وفق ما نقلته صحيفة "عرب نيوز" السعودية الناطقة بالإنجليزية التي أكدت أن إغلاق الميناء يتجاوز الشهر.

وأضاف المحافظ إن الطائرات الحوثية المسيرة تتطلب "أدوات تشويش وكثافة إطلاق نار على مسافات قريبة"، مؤكداً أن الميناء سيعاد فتحه "بمجرد التأكد من أن الدفاعات يمكنها مواجهة الطائرات بدون طيار أو الصواريخ أو أي شيء آخر"، حسب قوله.

في حين أشارت مصادر إعلامية بأن الهجوم الأخير ضد ميناء الضبة أدى إلى تضرر كبير في الأنبوب العائم الذي يتم عبره ضخ النفط من الخزانات إلى سفن الشحن، موضحة بأن تكلفة الإصلاح تتجاوز 30 مليون دولار، وقد تستغرق العملية نحو شهرين.

ويشير مختصون إلى الأضرار الكبيرة والخسائر الفادحة التي يتسبب بها توقف إنتاج النفط من الحقول جراء استمرار توقف تصدير النفط منذ أكثر من شهر، وما يلحق به من ضرر على الأنابيب والأجهزة والآلات، والتي تتطلب لاحقاً عملية صيانة شاملة ومكلفة جداً في حالة استئناف عملية الإنتاج والتصدير، كما حدث مع توقف التصدير والإنتاج عام 2015م جراء اندلاع الحرب.

وإلى جانب ذلك، تظل التداعيات الأهم ما يتعلق بأثر توقف عائدات تصدير النفط على الاقتصاد الهش بالمناطق المحررة وكذا على قدرة الحكومة على دفع المرتبات وتقديم الخدمات، حيث إنها تشكل نحو 68% من إجمالي الإيرادات العامة، بحسب تقرير صادر عن البنك حول النصف الأول من العام الجاري 2022م.

في حين تشكل عائدات تصدير النفط أحد الموارد الهامة للعملة الصعبة، ما يثير المخاوف على استقرار العملة المحلية خلال الفترة القادمة، ما يهدد بارتفاع نسب التضخم جراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهو ما يضع المجلس الرئاسي والحكومة أمام تحد صعب لمواجهة هذه التداعيات.

إجراءات لتوثيق مبنى حكومي بعدن لأحد التجار

الأمناء/ خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" بأن مسؤولين في هيئة أراضي وعقارات الدولة يسعون لتوثيق مبنى ضمران التجاري الواقع في مديرية المنصورة بالعاصمة عدن لأحد التجار الشماليين.

ويعد المبنى أحد أصول شركه التجارة في جمهورية اليمن الديمقراطية قبل الوحدة ثم تحول إلى أصول المؤسسة الاقتصادية بعد حرب 94 إلا أنه تم تمليكه لأحد النافذين في تلك الفترة بطريقة غير قانونية بمبلغ اثنين مليون ريال فقط.

وقد قامت المؤسسة الاقتصادية بعد الحرب برفع دعوى قضائية لاسترجاع المبنى باعتباره من أملاك الدولة وبذل مدير عام المؤسسة سامي السعيد جهوداً لاستعادته غير أن الأوضاع التي تشهدها البلاد حالت دون ذلك.

وطبقا للمصادر فإن هناك مساع حثيثة ومتواصلة لتوثيق المبنى للتاجر الذي قام بالاستيلاء عليه منذ 20 عامًا.

وحذر مراقبون من تداعيات أي إجراء من شأنه تمليك التاجر الشمالي من المبنى الحكومي مؤكدين بأن ذلك سوف يسهم بإثارة الشارع الجنوبي.

وزير بحكومة الشرعية يطالب بمشروع كلفته (٣٠ مليون) دولار لصنعاء

الأمناء/ خاص:

بحث وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، مع شركة PWT الألمانية أسباب تعثر تنفيذ مشروع رفع كفاءة محطة المعالجة لمدينة صنعاء البالغ تكلفته ٣٠ مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ولفت الوزير الشرجبي خلال الاجتماع الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي، إلى أن هذا المشروع يعد أحد المشاريع المتعثرة منذ العام 2014م..مشدداً على ضرورة وضع المعالجات اللازمة لإغلاق هذا الملف.. مشيراً إلى التفاهمات مع الصندوق العربي بهذا الشأن والتي تؤكد على أهمية استكمال الإجراءات القانونية ووضع الحلول النهائية للمشروع.

وناقش الاجتماع - الذي حضره وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشروعات المهندسة وزيرة الشرماني، ومدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي وممثلين عن الشركة المنفذة والشركة الاستشارية - حصر الأعمال المنفذة وحالتها الراهنة والموقف التعاقدي للأطراف المختلفة.

ووجه الوزير الشرجبي المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالتنسيق مع الشركة الاستشارية واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لوثيقة التعاقد وبحسب القوانين النافذة.

شرطة تعز تواصل احتجاز طفل لأكثر من ٢٠ يوما

الأمناء/ خاص:

أفاد مصدر حقوقي عن استمرار شرطة تعز اعتقال أحد الأحداث منذ عشرين يوما دون تحويله إلى نيابة الأحداث، على خلفية بلاغ من نجل أحد قيادات الإصلاح.

وأكد المصدر، أن شرطة تعز تواصل احتجاز الطفل موفق عبدالله غالب الجمالي، 17 عاما، في سجنها الخاص بالمجرمين وأصحاب السوابق دون تحويله إلى النيابة المختصة.

وأشار إلى أن الطفل "الجمالي" اعتقل على خلفية بلاغ تقدم به الشاب محمد ضياء الأهدل، نجل القيادي السابق في حزب الإصلاح الذي اغتيل قبل عام وسط مدينة تعز، بذريعة أن الجمالي قام بتهديده.

ولفت إلى أن أسرة الطفل الجمالي تخشى من تدهور حالته الصحية والنفسية جراء استمرار اعتقاله في سجن إدارة شرطة المحافظة كل هذه المدة، بجانب أصحاب السوابق والجرائم الخطيرة، لكن محاولاتها واستجدائها لدى شرطة تعز والأهدل للإفراج عنه أو تحويله للنيابة لم تجدي.

مركز أمريكي: مختطفات يتعرضن للاغتصاب في سجون الحوثي

الأمناء/ خاص:

أكد المركز الأمريكي للعدالة، تعرض مختطفات في سجون مليشيا الحوثي- الذراع الإيرانية في اليمن- للاغتصاب والإكراه على ممارسة الدعارة خدمة لأجندة سياسية، لافتاً إلى العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على قيادات حوثية جراء تلك الجرائم.

وقال المركز الأمريكي للعدالة، في بيان بالتزامن مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يصادف 25 نوفمبر من كل عام، إن "اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، يأتي وما زال العالم يشهد انتهاكات مروعة ضد النساء حول العالم، وتتنوع أشكال العنف والاعتداء على النساء والفتيات بحسب خصوصية كل مجتمع وظروفه.

وأضاف: "في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتفع نسبة الانتهاكات الموجهة ضد النساء بشكل ملحوظ ومطرد، وتوفر الصراعات والحروب بيئة خصبة لمزيد من هذه الانتهاكات، حيث تعاني النساء من النزوح والسكن في العراء وفي ظروف غير ملائمة للحياة الآدمية وانعدام التطبيب ومواجهة ظروف قاسية وتحمل أعباء غياب رب الأسرة".

وأشار إلى أن "هذه الانتهاكات تضاف إلى ما تقاسيه النساء في الظروف الطبيعية من عنف مجتمعي يتمثل في الختان والعنف المنزلي والعنف المجتمعي في الشارع والعمل، والإكراه على الزواج، والحرمان من التعليم والعمل، والتحرش والاغتصاب والتشويه والازدراء والابتزاز".

وأكد "أن أطراف النزاع في دول المنطقة، تتعامل مع النساء بقسوة مضاعفة في ظل انعدام الحماية الأمنية والمجتمعية، وسيطرة جماعات مسلحة خارجة على القانون، تضع أعرافها وقوانينها غير المكتوبة، وتقسر المجتمعات على اتباع نهجها".

وفي اليمن، أوضح المركز أن النساء يتعرضن إلى كل أنواع العنف السابق ذكرها، وتضاف إليها أنواع أخرى من الانتهاكات تتمثل "في الاختطاف والاغتصاب في السجون والإكراه على ممارسة الدعارة لخدمة أجندة سياسية"، مشيراً إلى فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات تجاه مسؤولين عن التعذيب والعنف الجنسي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

وأكد كامل تضامنه مع ضحايا العنف الموجه القائم على النوع ودعمه لهن؛ ودعا المجتمع الدولي وحكومات العالم إلى اتخاذ إجراءات حقيقية حازمة وجادة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات بمختلف أشكاله، والعمل على وقف الحروب والنزاعات التي تضاعف هذه الانتهاكات.

وطالب المركز الحكومات بانتهاج سياسات وطنية وإقرار قوانين وتبني استراتيجيات وخطط للحد من العنف ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية لهن، ومواجهة كل أشكال الانتهاكات بحزم وفاعلية، ونشر الوعي والثقافة اللذين يؤديان إلى احترام المرأة والتعامل معها كما يليق بكرامة الإنسان.

وشدد على التمسك والالتزام باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وضرورة توفير العدالة للنساء المعنفات والمحرومات من حقوقهن، وتقديم الدعم النفسي والمادي لضحايا العنف، وإعادة تأهيلهن ودمجهن في مجتمعاتهن.